أسطور OSTOUR

التسلم Received 2024-09-09
التعديل Revised 2025-02-10
القبول Accepted 2026-06-18

المُعرّف الرقمي: DOI: https://doi.org/10.31430/MJHT1129

هدى الصدة | Hoda Elsadda*

الحركة النسوية المصرية: تاريخ من النضال والتفاوض

Egyptian Feminism: A History of Struggle and Negotiation

تشـتبك هذه الدراسة مع سردية شائعة عن الحركة النسـوية العربية، التي تدّعي أن هذه الحركة في مأزق، وأنها ليست فاعلـة ولـم تنجح في إحـداث تغييرات جذرية في مراحل مختلفة من حياة النسـاء. وتقدم سـرديةً مغايرة أساسـها نجاح النسـويات في تحقيق أهداف كثيرة من أهداف الحركة، على الرغم من العراقيل التي تضعها دول ما بعد الاسـتقلال أمام الحركات الاجتماعية كلها، ولا سيما الحركة النسوية، وعلى الرغم أيضًا من محاولات هذه الدول التلاعب بالحركة وتوظيفها في أهداف سياسية أخرى. وتُسلّط الدراسة الضوء على بعض الأمثلة التي تنازع فيها النسويات السلطة وتتفاوض معها؛ حيث تخسـر أحيانًا، وتنجح أحيانًا أخرى، وتسـتمر وتثابر حتى يومنا هذا. وتبدأ الدراسـة بعرض تيارات أساسـية في النسوية العربية، وتركّز على مصر؛ فمع وجود تباينات مهمة في تاريخ تطوّر الحركات النسوية في العالم العربي، تتقاطع السردية المصرية في مواقع كثيرة مع سرديات بلدان عربية أخرى.

كلمات مفتاحية: الحركة النسوية المصرية، دولة ما بعد الاستقلال، حقوق النساء، الحركات الوطنية، نسوية الدولة.

This article engages with the common narrative that the Arab feminist movement is in crisis, ineffective, and has failed to bring about radical changes in women's lives. It argues that many of the movement's goals have been achieved despite the obstacles imposed by post-independence nation states to undermine social movements, particularly feminist ones, and despite their attempts to co-opt and instrumentalize the movement in the service of broader political agendas. The article highlights cases in which feminists contest and negotiate with power - sometimes losing, sometimes succeeding - yet they persist. It provides an overview of key Arab feminist currents, focusing on Egyptian feminism as a movement that, despite significant differences, intersects in many ways with those of other Arab countries.

Keywords: Egyptian Feminist Movement, Post-independence State, Women's Rights, National Liberation Movements, State Feminism.

* أستاذة الأدب الإنكليزي والمقارن، جامعة القاهرة.

Professor of English and Comparative Literature, Cairo University.

Email: hoda.elsadda@cu.edu.eg

مقدمة

في العقد الماضي، أي في أعقاب الثورات العربية التي زلزلت العالم العربي، وبعد المواجهات العنيفة بين الشعوب والأنظمة الحاكمة التي ترتبت عليها في بعض البلدان انفراجة كبيرة في المجال العام، وإن كانت خلال فترة وجيزة، لكنها أدّت في بلدان أخرى إلى حروب أهلية، نجد أنفسنا تجاه أسئلة عديدة عن علاقة المواطن/ة بدول ما بعد الاستقلال، وأتساءل هنا، وأنا أُعرّف نفسي بصفتي نسوية أكاديمية ناشطة في مجال حقوق النساء، ومطلعة عن قرب على تطور الحركة النسوية في مصر تحديدًا، عن علاقة النسويات بدولة ما بعد الاستقلال، وعن علاقة النسويات العربيات بالسلطة السياسية.

منذ البدايات الأولى للحركة النسوية في مصر، واجهت النسويات تحديات كبيرة بسبب الإرث الاستعماري، فاتّهمن بالاستغراب والانفصال عن ثقافة مجتمعاتهن والنخبوية، إلّا أنني أذهب إلى أن التحدي الأصعب والأهم كان، ولا يزال، متمثّلًا في سعيهن لتحقيق المساواة في سياق دولة ما بعد الاستقلال السلطوية. وتجلّى هذا الأمر واضحًا في أعقاب الثورات العربية التي، على الرغم من العنف والآثار المأسوية، أفسحت المجال السياسي للأصوات المعارضة والناشطة من أجل الحريات، وأتاحت ظروفًا مواتية للتفاوض مع ممثلي الدولة، وإن كان ذلك خلال فترة قصيرة، وأعادت أيضًا الثقة بقدرة المواطن/ة على الفعل وإحداث التغيير. بعبارة أخرى، في حالة وجود انفتاح في المجال السياسي، حتى إن كان بسيطًا، نجد النسويات في مقدمة القوى السياسية الساعية للتغيير نحو مزيد من الحريات والحقوق.

في هذه الدراسة، أسلط الضوء على التحديات التي واجهتها الحركات النسوية في العالم العربي عمومًا، وفي مصر خصوصًا؛ بدايةً من المرحلة الكولونيالية، ومرورًا بحقبة التحرر والاستقلال، ووصولًا إلى القرن الحادي والعشرين وما شهده من ثورات وتحولات عميقة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي. أذهب إلى القول إنّ الحركات النسوية، عمومًا، استطاعت تحقيق مكاسب مهمّة جدًّا على مستوى الوعي والوضع الاجتماعي والقانوني على الرغم من وجود عدّة صعوبات وإخفاقات.

البدايات

تزامنت بدايات طرح قضية المرأة في مصر، المطالبة بحقوق النساء في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مع مشروع تحديث المجتمع، وعلى خلفية الاحتلال البريطاني. ولقد بيّن المؤرخون/ات العرب كيفية توظيف الاستعمار مقولة "تخلّف المرأة العربية"؛ بوصفها بمنزلة عصًا لضرب المجتمعات العربية وتبرير استمرار الاحتلال[1]، وقد كشفت ليلى أحمد عن الموقف المنافق للورد كرومر، القنصل البريطاني العام في مصر (1883-1907)، في تسليط الضوء على حجاب المرأة الشرقية وتحويله إلى رمز في قهر المجتمعات الإسلامية لنسائها، وكيف أنه قدّم نفسه للمرأة الشرقية المقهورة، في الوقت الذي كان فيه عضوًا في جمعية كرّست جهودها لمحاربة المجموعات النسائية التي كانت تسعى للمطالبة بحقوق المرأة السياسية في إنكلترا[2].

نشأت علاقة وثيقة بين تحسين وضع المرأة والنهوض بالوطن، وتبني مشروع التحديث؛ واعتبر قاسم أمين، على سبيل المثال، ما سمّاه تخلف المرأة المصرية عائقًا يحول دون تطور المجتمع، وربط بين تحرر المرأة وتحرر الوطن من الاستعمار وبناء دولة حديثة.

1 Rosemary Sayigh, "Roles and Functions of Arab Women: A Reappraisal," *Arab Studies Quarterly*, vol. 3, no. 3 (Summer 1981), pp. 258-274.

2 Leila Ahmed, *Women and Gender in Islam: Historical Roots of a Modern Debate* (New Haven/ London: Yale University Press, 1992).

واستندت دعوته إلى ضرورة تعليم النساء وتحررهن، بناءً على فرضية تحسين أوضاعهن من أجل تحديث المجتمع. وفي الوقت الذي أصبحت فيه النساء مطالبات بتحمل مسؤولية التحديث، طلب منهن أن يتمسّكن بالتقاليد والأعراف الثقافية، أي إنه طلب منهن الجمع بين الحداثة والأصالة[3]. توافقت كل التيارات في تحويل المرأة إلى رمز للخصوصية الثقافية العربية، وحمّلتها عبء مشكلات الهوية "المهددة"، ومسؤولية الحفاظ عليها في الآن نفسه. ففي المجتمعات العربية، ومجتمعات العالم الثالث التي عانت نيرَ الاستعمار بوجه عام، اختلفت العلاقة المفترضة بين المرأة والمجتمع الحديث عن العلاقة المفترضة بين الرجل وهذا المجتمع نفسه، وكان المطلوب من المرأة أن تجمع بين المعاصرة والتقليدية، بين أدوارها "الجديدة" في ظل الدولة الحديثة، وأدوارها "التقليدية". هذه المسؤولية - أو بالأحرى هذا العبء الرمزي - ترتّب عليها تحويل أي نقاش بشأن أوضاع النساء في المجتمع إلى جدل بشأن الهوية الثقافية، أو تحويله إلى نقاش عن التحرر من الاستعمار، وعن تحديد علاقتنا مع الغرب، إضافة إلى ضرورة الحفاظ على الخصوصية الثقافية ... إلخ. باختصار، عقّدت هذه الرمزية المتعلقة بأوضاع النساء وعلاقتها بالهوية نضالَهنّ من أجل المساواة والتحرر.

كيف تعاملت النساء مع هذه التحديات؟ أو ما الاستراتيجيات التي لجأن إليها؟ تباينت الخطابات والمواقف؛ احتضنت بعض النساء الخطاب الحداثي عن تقسيم الأدوار على أساس الجندر، وتبنّين الأيديولوجية "المنزلية"، أي فكرة أن المنزل مملكة المرأة، ومهمتها الأساسية هي رعاية الأسرة وتدبير أمور المنزل. وإذا ألقينا نظرة سريعة على مجلة **الفتاة**، لهند نوفل، الصادرة في مصر، في عام 1892، وهي أول مجلة نسائية تنشر في العالم العربي، فسنجدها تتبنّى الخطاب الحداثي عن أولوية دور النساء في المنزل، لكنها في الوقت نفسه، تُضفي قيمة عالية جدًّا على هذا العمل، وتضعه على قدم وساق مع عمل الرجال خارج المنزل، فربَّة المنزل التي تتولّى شؤون أسرتها ومنزلها تتحمل مسؤوليات مشابهة لمهمات مديري الشركات والقادة السياسيين. يتضح أن تبنّي الخطاب الحداثي هو بمنزلة استراتيجية فعالة للإعلاء من شأن عمل النساء، ووضعهن في المجتمع. إضافة إلى ذلك، نجد في المجلة نفسها، وفي مقالات أخرى منشورة في الصحف، في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، خاصة في مصر ولبنان وسورية، مقالات تتناول موضوعات متنوعة تؤكد المساواة وأهمية إتاحة فرص أكبر لتعليم الفتيات، وضرورة مساهمة النساء في سوق العمل. ونلاحظ كذلك نشر موضوعات كثيرة عن شخصيات نسائية من الغرب والشرق تبوّأن مناصب عامة، وحققن إنجازات في مجالات متنوعة، كلها من أجل تشجيع النساء وإتاحة نماذج يُقتدى بها لتحفيزهن على المشاركة في المجال العام[4].

من المهم، في هذا المقام، تأكيد أن الخطاب الحداثي لم يُتجاهَل، وأن النساء اشتبكن معه، ومع مروّجيه من المصلحين الأوائل. وعلى سبيل المثال، انتقدت ملك حفني ناصف مواقف العديد من مفكري النهضة تجاه النساء، وعارضت دعوة قاسم أمين إلى نزع الحجاب (أي غطاء الوجه) واعتباره شرطًا للتحرر، ونادت بضرورة التركيز على تعليم النساء بوصفه أولوية قصوى تسبق خلع الحجاب، وتترك للنساء حرية الاختيار؛ إذ تقول: "ليدعنا الرجل نمحّص آراءه ونختار أرشدها، ولا يستبد في (تحريرنا) كما استبد في (استعبادنا)"[5]. وقد آخذت روّاد النهضة المصرية بعدم الاتساق بين أقوالهم وأفعالهم، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع المرأة.

3 Afsaneh Najmabadi, "The Hazards of Modernity and Morality: Women, State, and Ideology in Contemporary Iran," in: Deniz Kandiyoti (ed.), *Women, Islam and the State* (Philadelphia: Temple University, 1991), p. 49.

4 من أهم المصادر التي استخدمتها كاتبات المقالات للتعريف بسيَر نساء من الشرق والغرب وإنجازاتهن كتاب: زينب فواز، **الدر المنثور في طبقات ربات الخدور** (لندن: مؤسسة هنداوي، 2015 [1891]).

5 ملك حفني ناصف، **النسائيات** (القاهرة: ملتقى المرأة والذاكرة، 1998 [1910])، ص 202.

من المهم أيضًا الإشارة إلى الصحف والمجلات المنشورة في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في مصر وسورية ولبنان، وفيها مقالات عديدة بأقلام نساء تطالب بحق المرأة في التعليم والعمل والمشاركة في المجال العام. وتحدّت هؤلاء الكاتبات المقولات والأفكار المضمرة، أو المعلنة، والمعادية للنساء في خطابات بعض روّاد النهضة من منطلق حداثي[6].

أولًا: النساء والحركات الوطنية

كانت الحركات النسوية في العالم العربي، ولا تزال، جزءًا لا يتجزأ من النضال من أجل التحرر من الاستعمار. هذا الأمر معروف ومتفق عليه في الأدبيات المعتمدة؛ على أساس أن مشاركة النساء في الحركة الوطنية أضفت على الحركة شرعية وقبولًا في المجتمع. ففي مصر، شاركت النساء في ثورة عام 1919 ضد الاحتلال البريطاني، ومنهنّ من استشهدن في المظاهرات التي عمّت البلاد. وتعتبر الفترة التي تراوح بين عام 1920 وخمسينيات القرن العشرين من الفترات النشطة؛ إذ كانت فيها تحركات نسائية كثيرة ومتنوعة. ففي عام 1919، تشكلت لجنة المرأة المركزية في حزب الوفد، وكان لها صوت مسموع في الشأن السياسي. وبعد أن شعرت النساء بتجاهل قيادات الحزب لآرائهن، ووجود اختلافات في مواقفهن مع مواقف الحزب، أسّست هدى شعراوي في عام 1923 الاتحاد النسائي المصري الذي أدّى دورًا اجتماعيًا وسياسيًا مهمًّا في التوعية بقضية المرأة والمطالبة بحقوقها. وتبنّت نساء من أعضاء الاتحاد مواقف راديكالية فيما يتعلق بالديمقراطية والتحرر الوطني والتضامن العربي، ورفض الاتحاد - على نحو علني - معاهدة عام 1936 بين مصر وبريطانيا التي لم تتضمن اتفاقًا حول انسحاب القوات البريطانية من مصر، ولم تحسم مسألة التحرر من الاحتلال.

توجد أمثلة كثيرة عن مشاركة النساء العربيات في النضال ضد الاستعمار، ومشاركهن في حركات التحرر الوطني، وهو أمرٌ ترتب عليه حصولهن على عدد من المكاسب الملحوظة، فقد نجحن في إثبات فاعليتهن وقدراتهن على المشاركة في الشأن السياسي؛ ما أضفى شرعيةً على مطالبهن. لكن بعد تحقيق التحرر الوطني من الاستعمار، تناست الحكومات الوطنية الجديدة، أو تجاهلت، بعض مطالب النساء أو معظمها، خاصة المطالب المتعلقة بتعديل قوانين الأحوال الشخصية، مع الأخذ في الحسبان اختلافات مهمة بين الدول العربية. عمومًا، باستثناء التعديلات التي تمّت في قوانين الأحوال الشخصية في تونس، جرى الإبقاء على علاقات قوة غير متوازنة داخل الأسرة، ومن ثم دخلت النساء مرحلة جديدة من التناقضات في صميم البنى الاجتماعية والمفاهيم الاجتماعية.

ثانيًا: نسوية الدولة في دول ما بعد الاستقلال

في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الحركة النسائية في مصر. فبعد أن حصلت مصر على استقلالها، شهدت تراجعًا ملموسًا في نشاط مجموعات النساء بوجه عامّ، وتنامى دور الدولة الوطنية الحديثة في توجيه مسارات حقوق النساء، وانحسار المطالبات بحقوقهن في دوائر نساء لهن روابط قوية بمؤسسات الدولة، ويتحركن في نطاق المسموح به من وجهة نظر

6 من الأمثلة الدالة على الخطابات المعادية للمرأة من منطلق حداثي خطابٌ يستند إلى ما يطلق عليه العنصرية العلمية، وهي أفكار تنتمي إلى الداروينية الاجتماعية التي روّج لها هربرت سبنسر الذي استنبط نظرية داروين عن التطور وفكرة البقاء للأفضل؛ لتأكيد التراتبية الهرمية بين الشعوب والأجناس والطبقات الاجتماعية والنوع الجنسي. انتقلت هذه النظريات إلى العالم العربي، وتبنّاها شبلي شميل (1850-1917)، مثلًا، وهو طبيب درس الطب في سورية وباريس، ثم جاء إلى مصر، ومارس الطب، وانخرط في الحياة الثقافية المصرية. ومن أهم أعماله ترجمة كتاب بوكنر عن فكر داروين. تبنى شميل نظرية التطور وبنى عليها نظرية لتقسيم الأدوار الاجتماعية بين النساء والرجال على أساس تفوّق الرجال جسديًا وعقليًا وأدبيًا على المرأة، وفقًا لتلك النظرية، ومن ثم جادل في عدم أحقية النساء المطالبة بالمساواة. ينظر: شبلي شميل، "المرأة والرجل، وهل يتساويان؟"، خطبة تليت في جمعية الاعتدال في القاهرة، **المقتطف**، مج 11، العدد 7 (نيسان/ أبريل 1887)؛ أعيد طبعها في: **قضية المرأة**، تحرير وتقديم محمد كامل الخطيب، سلسلة قضايا وحوارات النهضة العربية 25 (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1999)، ص 90.

النظام الحاكم، وهو ما اصطلح على تسميته "نسوية الدولة". ولهذا المفهوم بعض الدلالات السلبية في العالم العربي، ويرى بعضهم، أيضًا، أن هيمنة "نسوية الدولة" كانت من أهم الأسباب وراء تقويض الحركات النسوية في العالم العربي وإضعافها. ويحسُن التذكير، في هذا المقام، بأن نسوية الدولة في بعض الدول، ومنها الدول الإسكندنافية، تشير إلى تبني الدول الأجندة الإصلاحية للحركات النسوية وترجمتها إلى قوانين تحقق مطالب النسويات. وفي هذه الحالة، يحمل هذا المفهوم والمصطلح دلالات إيجابية، مع أخذ بعض التحفظات لدى باحثات نسويات في الحسبان.

من خلال العودة إلى العالم العربي، تثير "نسوية الدولة" مخاوف المدافعات عن حقوق النساء من استئثارٍ لممثلي الدولة على الحديث باسم النساء المصريات وإقصاءٍ لأصوات النسويات المستقلّات. إلّا أن المشهد معقدٌ، ولا يمكن اختزاله في مقولة واحدة[7].

في مصر، حصلت المرأة المصرية على حقوقها السياسية في عام 1956، بعد كفاح استمر أكثر من خمسين عامًا. وقد تبنّت الجمهورية الجديدة العديد من مطالب التنظيمات النسوية القائمة، خاصة المطالب الخاصة بالحقوق السياسية والتعليم والعمل؛ إذ التقت مطالب الحركة النسوية مع احتياجات الدولة لزيادة العمالة، واتفقت الأيديولوجيات الاشتراكية السائدة على التوسع في المشاركة في الحياة البرلمانية. ومن ثم، عُدّل الدستور في عام 1956، محقّقًا بعض طموحات الحركة النسوية النشيطة في ذلك الوقت. ومن نتائج هذه التعديلات التشريعية دخول النساء مجالاتٍ جديدة، فكان دخولهنّ البرلمان في عام 1957، وقد عُيّنت حكمت أبو زيد أول وزيرة للشؤون الاجتماعية في عام 1962، وتقلّدت المرأة في الستينيات مناصب عديدة.

لكن لم تتحقق طموحات النساء كلها في عام 1956؛ إذ لم تصدر تشريعات لتنظيم وضع المرأة في الأسرة، أي إنّ قوانين الأحوال الشخصية الصادرة في عشرينيات القرن العشرين تُركت كما هي، وذلك على الرغم من مطالبات عديدة بضرورة تغييرها. ولم تواكب التعديلات القانونية، التي أعطت النساء حقوقًا كثيرة في المجال العام، تعديلات مماثلة لقوانين الأحوال الشخصية. وهكذا، نجد أن النساء حصلن على حقوق في هذا المجال ، والتوظيف ... إلخ، مع استمرار التبعية للذكور في الأسرة؛ ما أفرز ازدواجية حادّة على مستوى الخطاب والوعي. فمن ناحية، تطالب المرأة بمشاركتها الرجل في تحمّل المسؤوليات الاقتصادية والسياسية، ومن ناحية أخرى تجد نفسها محاطةً بقواعد وقوانين تعوّق أداءها وتضعها في مرتبة أدنى من الرجل. إضافة إلى ذلك، عانت المنظمات النسوية، كما عانت الأحزاب والتجمعات السياسية، تضييق مجالات الحريات المتاحة للعمل الأهلي المستقل. ففي عام 1956، أي في العام نفسه الذي عُدّل فيه الدستور الذي أعطى المرأة حقوقها السياسية التي طالبت بها، حلّت دولة ما بعد الاستقلال الاتحاد النسائي المصري، الذي أسسته هدى شعراوي في عام 1923، وتحوّل إلى جمعية هدى شعراوي، وهي جمعية أهلية متخصصة في العمل الخيري التطوعي، فتغيّرت وظيفة الاتحاد من المطالبة بالحقوق وتوعية الرأي العام بقضايا المرأة، أي وظيفته السياسية، إلى وظيفة خدمية، تؤدّيها جمعية تحت الإشراف المباشر لوزارة الشؤون الاجتماعية. ثم صدر قانون وضع الجمعيات الأهلية كلها تحت الإشراف الحكومي، واستُبدلت التنظيمات النسائية المستقلة، بتنظيمات نسائية تابعة للاتحاد القومي، ثم الاتحاد الاشتراكي التابع للدولة. وانحلّت كل التنظيمات النسوية، مثلها مثل بقية التنظيمات الأهلية الأخرى، وتوجّهت إلى العمل الخيري تحت إشراف وزارة الشؤون، وذلك بموجب قانون 32 لسنة 1964. اختفى المشهد النسائي المنظّم، عدا تلك التنظيمات التابعة للحزب الحاكم، واختفت المبادرات النسوية المستقلة، وانحصر العمل العام المنظّم في أطر جديدة سمحت بها الدولة تحت رعايتها.

7 للمزيد عن نسوية الدولة في مصر، ينظر:

Mervat F. Hatem, "Economic and Political Liberation in Egypt and the Demise of State Feminism," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 24, no. 2 (May 1992), pp. 231-251.

وترتب على هذا التوجّه إقصاء أصوات نسوية عديدة من الحياة العامة. وتوارت بعض النساء طواعية بهدوء، وحوّلن جهودهن لخدمة المجتمع بعيدًا عن السياسة، ودفعت بعضهن ثمن استقلالهن. ومن هؤلاء، درّية شفيق، وهي النسوية الرائدة التي كانت أنشطتها في الدفاع عن حقوق النساء ملء السمع والبصر في خمسينيات القرن العشرين. وفي عام 1957، اعترضت درّية على المسار غير الديمقراطي لقيادات الثورة، ثم اعتصمت في سفارة الهند، وأضربت عن الطعام، وطالبت بتحرير فلسطين، فوُضعت تحت الإقامة الجبرية في منزلها، ومُنع ذكر اسمها في الإعلام، وحُلّت مجلة **بنت النيل** التي أسستها. وأنهت شفيق حياتها في عام 1975.

لكن لم تخبُ شعلة النساء في تلك الفترة، على الرغم من السكون الظاهري بسبب غياب التجمعات المستقلة المنظمة. فقد شهدت على وجه الخصوص، وصول النساء إلى مواقع كثيرة في الجامعات، والمؤسسات الحكومية والخاصة، وتقلّدت النساء وظائف متنوعة، وأصبحت مشاركة النساء في المجال الثقافي أمرًا واقعًا ومعترفًا به. وشهدت هذه الفترة احتراف النساء مهنة الصحافة، وامتلأت الصحف والمجلات مقالاتٍ تتناول قضايا المرأة. بعبارة أخرى، أضحى حضور النساء في المجال العام أمرًا واقعًا، وقدّمت نساء كثيرات القدوة للأجيال اللاحقة؛ وهذا بالنسبة إلى الواقع المعيش. أما بالنسبة إلى الخطاب بين خمسينيات القرن العشرين وثمانينياته، فقد ساد خطاب نسوي تابع لسياسات الدولة ومحصور في توجهاتها، وغاب الصوت المستقل، واختفت المبادرات التي لا تتفق مع سياسات الدولة المعلنة.

تعود نسوية الدولة في ثوب جديد في القرن الحادي والعشرين في شكل المجالس القومية للمرأة التي نشأت ضمن الإجراءات التي التزمت بها الدول على المستوى العالمي لدعم حقوق النساء. وسيجري الاهتمام، لاحقًا، بالأطر الجديدة لنسوية الدولة بعد تسليط الضوء على الأوضاع التي أدّت إلى تشكيلها.

ثالثًا: النهج الدولي في التعامل مع حقوق النساء

شهدت سبعينيات القرن العشرين اهتمامًا عالميًا بقضايا المرأة، ولم ينحصر هذا الاهتمام في دول الشمال المتقدمة، بل شمل أيضًا دول الجنوب في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. وعُقد أول مؤتمر دولي للمرأة تحت رعاية الأمم المتحدة في المكسيك، في عام 1975، وتم إعلان العام نفسه "سنة المرأة". ومن الجدير بالذكر أن مصر وتونس كانتا من الدول التي اقترحت على الأمم المتحدة تخصيص سنة كاملة لمناقشة قضايا المرأة على نطاق عالمي. وفي 1979، أُعلنت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ووضعت هذه القضايا في بؤرة الضوء على المستوى العالمي. واعتبر المؤتمر الدولي الثاني للمرأة في نيروبي، في عام 1985، ميلاد الحركة النسوية الكونية التي أرست قضايا النساء في قلب السياسة الدولية. وقد ترسّخ الاتجاه لتسييس قضايا المرأة في العلاقات الدولية مع مؤتمر بيجين، في عام 1995؛ إذ ألزم "إعلان بيجين" الحكومات بالعمل على تحسين أوضاع النساء وتخصيص الموارد وتعديل القوانين بما يتناسب مع تمكين النساء، كما ألزم الدول بإنشاء آليات لمتابعة عمل الحكومات وضمان تحقيق الأهداف المتفق عليها. ومن القرارات التي التزمت بها الدول إنشاءُ آليات وطنية لدعم حقوق النساء، على أن يكون في هذه الآليات صلاحية وقدرة على التأثير في السياسات ومراجعة القوانين ذات الصلة، ومتابعة تنفيذها، إضافةً إلى القيام بأنشطة توعية لحقوق النساء.

أُسّست معظم المجالس القومية لحقوق النساء على خلفية هذا التوجّه العالمي. وتوجد أشكال متنوعة للآليات الوطنية التي تم إنشاؤها. وفي العالم العربي، كان العامل المشترك، خاصة في السنوات الأولى لتلك المجالس، قربها من النظام الحاكم؛ إذ ترأستها إما زوجات الرؤساء، وإما أميرات من العائلات المالكة. وفي مصر على وجه التحديد، أُنشئ المجلس القومي للمرأة في عام 2000 برئاسة سوزان مبارك، زوجة الرئيس الأسبق حسني مبارك (1981-2011). حاولت تلك المجالس الاستئثار بالحديث نيابةً عن النساء، حيث توافرت لها إمكانيات كبيرة.

وترتب على هذا الاتجاه العالمي، ما يُطلق عليه النهج الدولي في التعامل مع حقوق النساء؛ إذ أصبح التزام الدول بتحسين وضع النساء وسنّ القوانين المواتية معيارًا دالًّا على مستوى التقدم، أو أحقية الدول في الانضمام إلى "نادي" الدول المتحضّرة. ولقد استخدمت النسويات في مختلف دول العالم هذا النهج، وما ترتب عليه من التزامات على الحكومات، للضغط على الدول من أجل اتّخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق النساء[8]. وساعدت المؤتمرات الدولية في إتاحة الفرصة للقيادات النسائية في دول مختلفة لتبادل الخبرات والأفكار، كما وفّرت لهن إمكانية عقد المقارنات بين أوضاع النساء على مستوى العالم، ومكّنت المجموعات النسوية من إقامة التحالفات العابرة القوميات؛ أي العلاقات التي صاغتها مجموعات نسوية غير رسمية، وغير حكومية، مع مجموعات وحركات غير حكومية في مناطق مختلفة في العالم[9]. ومن ناحية أخرى، ارتفعت أصوات بعض المدافعات عن حقوق النساء في نقد ما اعتبرنه خطر خطابات حقوق النساء ونشره أجندات عالمية، أو إمبريالية لا تتفق بالضرورة مع مطالب النساء المحلية، ولا تستجيب لواقع حياتهم.

السؤال هنا: كيف أثّر النهج الدولي في التعامل مع حقوق المرأة في الدول العربية؟ نجد أن الناشطات في دول الجنوب، بوجه عامّ، انتهزن الفرص التي أتاحتها المؤتمرات العالمية، فشاركن فيها وأسَّسن لعلاقات وتحالفات دولية. وقد أصبحت المحافل الدولية منصّات مهمة للضغط على الحكومات لتلبية مطالب الحركات النسوية. وفي مصر، على سبيل المثال، ترى منى الغباشي أن هذه المجالات الدولية التي أُتيحت للمدافعين والمدافعات عن الحريات، مكّنتهم من مساءلة ممثلي الدولة والضغط عليهم لتلبية مطالبهم[10]، وذلك على خلفية حرص الدولة المصرية على وجودها في المجال الدولي، بوصفها دولة تحترم القوانين الدولية والاتفاقيات التي وقّعتها.

توجد مواقف وأمثلة عديدة استطاعت من خلالها النسويات استخدام السلطة المعنوية التي أتاحها لهن النهج الدولي في التعامل مع حقوق النساء في المحافل الدولية للدفع بمطالبهن. وتحتاج هذه الأمثلة المختلفة إلى توثيق تفصيلي لفهم دقائق العمل السياسي التفاوضي بين الحركات الاجتماعية والسلطة السياسية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، قضت المحكمة الدستورية العليا في مصر، في أيار/ مايو 1985، ببطلان قانون 44 لسنة 1979، نظرًا إلى عدم دستوريته، وذلك لسبب شكلي، من دون التعرّض لمضمونه. ويعرف هذا القانون في مصر بـ "قانون جيهان"، وهي زوجة الرئيس الراحل أنور السادات (1970-1981)، وكان ينص على إلزام الزوج بالإقرار باسم الزوجة أو الزوجات في عصمته قبل عقد زواج جديد، وألزم الموثق بإعلان الزوجة الأولى، أو الزوجات، في الزواج الجديد بكتاب موصى عليه. وأعطى القانون الزوجة الأولى حق الطلاق للضرر، من دون إثبات ضررٍ، وذلك إذا تقدمت بطلب الطلاق خلال سنة من علمها بالزواج الثاني. إضافة إلى ذلك، أعطى هذا القانون الزوجة الحق في الاستقلال بمنزل الزوجية طوال مدة حضانتها صغارها، تحت رعايتها، إلّا إذا وفّر الزوج مسكنًا بديلًا لها. وفي بلد يعاني أزمة سكن رهيبة، جاء هذا القانون ليحلّ مشكلة كبيرة تواجهها المرأة المطلقة هي وأولادها. لكن القانون كان غير دستوري فعلًا، لأنه أُقرّ في غياب البرلمان، بقرار رئاسي، ولم يكن له طبيعة مُلحّة تبرر استخدام الرئيس لصلاحيته. أثار القانون تحفّظات قطاعات محافظة في مصر، خاصة بسبب ارتباطه بدور زوجة الرئيس في المجال العام. لكن محتوى القانون كان داعمًا لحقوق النساء، ومُلبّيًا لمطالب الحركة النسوية.

8 Sylvia Walby, "Feminism in a Global Era," *Economy and Society*, vol. 31, no. 4 (November 2002), p. 550.

9 Elisabeth J. Friedman, "The Effects of 'Transnationalism Reversed' in Venezuela: Assessing the Impact of UN Global Conferences on the Women's Movement," *International Feminist Journal of Politics*, vol. 1, no. 3 (Autumn 1999), pp. 357-381.

10 Mona El-Ghobashy, "Constitutionalist Contention in Contemporary Egypt," *American Behavioral Scientist*, vol. 51, no. 11 (July 2008), p. 1593.

عندما تسرّب خبر احتمال بطلان هذا القانون، نهضت مجموعات متفرقة من النساء النشيطات في مجال الدفاع عن حقوق النساء، وشكّلن لجنة للدفاع عن المرأة والأسرة، وبدأن حملة موسعة للاعتراض على رفضه، والتمسك بالمكاسب المضمّنة فيه. اجتمعت اللجنة في مقر جمعية هدى شعراوي، لما لها من رمزية تاريخية، وأعلنت عن مواعيد الاجتماعات في الصحف، ونشرت مطالب اللجنة في مقالات كثيرة. تعرّضت اللجنة لحملة تشويه من مجموعات محافظة، وواجهت صعوبات كثيرة في تنظيم لقاءات موسعة، بيد أنّ هذه اللجنة استفادت من الظروف الدولية وقرب عقد مؤتمر المرأة العالمي في نيروبي (1985)؛ ما ساعد في سرعة مبادرة الدولة بعرض قانون آخر على مجلس الشعب، ليحلّ محل القانون المُلغى. صدر قانون 100 لسنة 1985، وجاء بنصوص مشابهة للنصوص التي تضمّنها قانون عام 1979. إلّا أن القانون الجديد جاء بتنازلات لمهادنة التيار المحافظ في الدولة[11]. ومما لا شك فيه أنّ من الأسباب التي سرّعت استجابة المشرّع المصري لمطالب النساء قُربَ موعد مؤتمر المرأة في نيروبي، كما ذكرنا، وحرص الدولة المصرية على إبداء التزامها بدعم حقوق النساء.

بشأن دور المجالس القومية للمرأة في دول ما بعد الاستقلال، بات جليًّا في مصر هدف المجلس القومي للمرأة في السيطرة على الأنشطة والمشروعات في مجال حقوق المرأة، أو بعبارة أخرى تأميم العمل الأهلي المستقل. وتباينت العلاقة بين المجلس والناشطات النسويات؛ إذ راوحت بين مواقف راديكالية ترفض التعاون مع المجلس تحت أي مسمى، ومواقف أقل حدّة، رأت ضرورة للتعاون مع المجلس لأسباب عملية. عمومًا، تحدّدت العلاقة مع المجلس على أساس تقديرات مرتبطة بالنشاط، أو بالأطراف المشتركة، أو بالسياق السياسي للمرحلة.

وفي الفترة التي عقبت ثورة عام 2011، أصبح المجلس القومي للمرأة موقعًا متنازعًا عليه بين النسويات والدولة، وبين مؤسسات الدولة أيضًا، بسبب انقسامات وصراعات حول السلطة، خاصةً مع سيطرة الأحزاب الإسلامية على مقاليد الحكم في عام 2012 وحتى منتصف عام 2013. وفي آذار/ مارس 2011، اجتمعت المنظمات النسوية، وأسّست اتحاد المنظمات النسوية المصرية؛ لضمان مشاركة النسويات وسماع أصواتهن من جانب المجموعات الثورية وممثلي الدولة. كانت إحدى المهمات التي عمل عليها الاتحاد متمثلة في تقديم اقتراحات لإعادة تشكيل المجلس القومي للمرأة وتعديل النظام التأسيسي للمجلس، من أجل ضمان استقلاليته وزيادة صلاحياته للتأثير في مؤسسات الدولة في سبيل تحقيق العدالة الجندرية. وقد عقدت اجتماعات ولقاءات بين الناشطات النسويات وممثلي الدولة، وجرى تقديم مقترح بقانون للبرلمان. وكانت تلك المرحلة مواتية للتفاوض بين ممثلي المجتمع الأهلي والدولة بسبب الانفراجة في المجال السياسي بعد الثورة. لكن تعثّرت مساعي تعديل النظام التأسيسي للمجلس القومي للمرأة. وفي النصف الثاني من عام 2012، تعرّض المجلس لهجوم شرس من النخبة السياسية الإسلامية الجديدة التي سعى ممثلوها للسيطرة عليه؛ من أجل أسلمة ملف حقوق النساء. وشهدت هذه المرحلة صراعًا غير مسبوق بين المجلس وشخصيات بارزة في سدّة الحكم من الأحزاب الإسلامية وأعضاء البرلمان، نساءً ورجالًا، من الإسلاميين. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2012، أصدر المجلس بيانًا يرفض فيه مسوَّدة الدستور التي صاغته الجمعية الدستورية ذات الأغلبية الإسلامية[12]، وهو بيان رحّبت به المنظمات النسوية، وقد توافق البيان مع مواقف النسويات والأحزاب الليبرالية. ومع التغيرات السياسية في عام 2013 التي أدّت إلى إقصاء الأحزاب الإسلامية من الحكم، وخلع الرئيس محمد مرسي (2012-2013)، انتهت فترة التقارب بين المجلس ومعظم المنظمات النسوية، وإنْ ظلّت محاولات لنسويات يمكن وصفها بأنها تُبقي على "شعرة معاوية".

11 من أهمها إلغاء حق الزوجة في طلب الطلاق من دون إثبات الضرر إذا تزوج زوجها بأخرى، والنص على ضرورة إثباتها الضرر المادي أو المعنوي الذي تستحيل معه العشرة.

12 "Egypt's National Council for Women Rejects Constitution Draft," *Ahram Online*, 22/10/2012, accessed on 10/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2wY

رابعًا: الحركات النسوية العابرة القوميات

نظرًا إلى مسألة التحالفات العابرة القوميات، نجد أن الحركة النسوية، منذ البدايات الأولى في النصف الأول من القرن العشرين، ارتبطت بالحركات النسوية العالمية في الشمال والجنوب وتفاعلت معها. ومن الأمثلة الشهيرة الدالة على علاقة الحركات النسوية العربية في المحافل الدولية مشاركة هدى شعراوي، في عام 1923، في المؤتمر التاسع لتحالف النساء العالمي في روما. لكن من المهم تسليط الضوء على مساعي شعراوي الحثيثة للتواصل والتشبيك مع مجموعات نسوية في مختلف دول العالم، وحرصها على الحضور والمشاركة في مناسبات دولية، إما من خلال السفر وحضور تلك المناسبات على نحو شخصي، وإما من خلال إرسال مندوبات عن الاتحاد النسائي للمشاركة وإبداء الرأي؛ وليس ذلك في قضايا متعلقة بحقوق النساء فحسب، بل في موضوعات شتى متعلقة بالتحرر الوطني عمومًا، والتصدي للمزاعم الصهيونية والدفاع عن القضية الفلسطينية. ففي أثناء زيارتها برلين، تعرّفت إلى ساروجيني نايدو، وهي نسوية هندية، شغلت منصب حاكم إقليم أوتار برادش بعد حصول الهند على الاستقلال (15 آب/ أغسطس 1947)[13]، ومن ثمّ تبادلتا الخبرات والمعارف فيما يخص استراتيجيات مقاومة الاحتلال البريطاني. وبقي التضامن ومشاركة الخبرات بين النسويات في الجنوب والشمال من الخصائص المهمة في الحركات النسوية بوجه عامّ. وعلى امتداد عقود، اختلفت أشكال هذا التفاعل وتطوّرت، وتباينت التصورات المرتبطة بهذه التحالفات، وأصبحت محلَّ جدلٍ لم يُحسم حتى الوقت الراهن. فمن ناحية، يجري توظيف التحالفات العابرة القوميات بوصفه مدخلًا لكسر شوكة الحركات النسوية العربية وادّعاء أنها أداة لتنفيذ أجندات استعمارية. ومن ناحية أخرى، يرى آخرون أن هذه الحركات استفادت، بل حققت مكاسب كثيرة في ظل هذه التحالفات من خلال التضامن وتبادل الخبرات والمعرفة. والسؤال المطروح هنا: إلى أي مدى أثّرت الحركات العابرة القوميات في الحركات النسوية العربية؟ وفي المقابل، إلى أي مدى تأثرت هذه الحركات بالحركات النسوية العربية؟

استفادت النساء المصريات من الانفتاح السياسي النسبي على العالم في أواخر سبعينيات القرن العشرين وبدايات ثمانينياته؛ إذ شهدت هذه الفترة بداية تجمعات نسائية تهتم بقضايا المرأة في مصر، فأسّست نوال السعداوي منظمة تضامن المرأة العربية في عام 1982، وفي نهاية الثمانينيات أسست، على سبيل المثال لا الحصر، جمعية التنمية والنهوض بالمرأة ورابطة المرأة العربية والمرأة الجديدة. وقد تنوّعت برامج عمل تلك المنظمات النسائية، واختلفت الفئات الاجتماعية التي توجهت إليها، فركّزت رابطة المرأة العربية على تقديم برامج تدريبية وتعليمية للنساء من أجل تحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية، وركزت جمعية النهوض بالمرأة على تقديم قروض صغيرة للنساء اللائي يُعلنّ أُسرًا في المناطق العشوائية الفقيرة في القاهرة، واهتمت جمعية اتحاد المحاميات المصريات بتقديم المعونة القضائية وتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وتباينت إمكانات تلك الجمعيات وحجمها، كما تباينت قدراتها على الاستمرار والتوسع والتأثير الفعّال. عمومًا، اهتمت النساء من أعضاء تلك التنظيمات النسائية الجديدة بقضايا الدفاع عن الحقوق والتوعية، وبدأن يسترجعن الدور الذي كانت تؤدّيه الجمعيات النسائية في أوائل القرن العشرين. وفي تسعينيات هذا القرن، زاد عدد التجمعات النسائية العاملة في مجالات التنمية، والدفاع عن الحقوق، والبحث العلمي.

كان لهذه الزيادة الملحوظة في عدد الجمعيات والمنظمات النسائية في مصر، على غرار العالم العربي، آثارٌ إيجابية؛ إذ صاحبتها تعددية صحّية على مستوى الخطاب والأنشطة. فهذه الجمعيات أو التجمعات تعمل في مجالات متنوعة جدًّا؛ فمنها المنظمات الحقوقية التي تركز على تعديل القوانين ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، المنظمات البحثية التي تعمل في مجال تغيير المفاهيم

13 Sania Sharawi Lanfranchi, *Casting off the Veil: The Life of Huda Shaarawi Egypt's First Feminist* (London/ New York: I.B. Tauris & Co. Ltd., 2012), pp. 176-177.

الثقافية المناهضة لحقوق النساء. وعلى مستوى الخطاب، يمكننا رصد تنوّع أيضًا؛ إذ توجد منظمات تتبنّى خطابًا دينيًا يدافع عن حقوق النساء من داخل إطار ديني (إسلامي أو مسيحي)، وتوجد منظمات تتبنّى خطابًا علمانيًا، فضلًا عن منظمات أخرى تسعى النساء من أعضائها لصوغ خطاب جديد يتجاوز الخطاب الحداثي الذي يفترض وجود تعارض بين الأصالة والمعاصرة، أو بين ما هو علماني وما هو ديني. ويوجد اتفاق بين الجميع على أن حقوق النساء من حقوق الوطن. إلّا أن هذه الزيادة في مجال العمل الأهلي النسائي صاحبتها تحديات وعراقيل عديدة حدَّت من قدرة هذه المنظمات على الحركة والوصول إلى قطاعات واسعة من النساء، ومن أهم هذه العراقيل غياب الديمقراطية في العالم العربي، وسيطرة النخب الحاكمة على العمل السياسي[14].

أما سلبيات هذه الفترة، فقد ركزت إصلاح جاد على الآثار المترتبة على النزعة تجاه حصر الحراك النسوي في منظمات المجتمع المدني أو منظمات غير حكومية NGO-ization؛ ما أدّى في بعض الحالات إلى حصر نشاط العمل الدعوي في مجموعات ضيّقة، وارتباط تلك المجموعات بأجندات الجهات المانحة، عوضًا عن التركيز على الأولويات الوطنية، خاصة في فلسطين التي لا تزال تعيش تحت الاحتلال[15]. وهذا النقد متعلق بسياق اتجاه بحثي نقدي يربط بين ظاهرة حصر العمل السياسي والحقوقي في منظمات المجتمع المدني، وصعود سياسات الليبرالية الجديدة في العالم وسيطرتها، وانحصار دور الدولة في توفير الحماية وشبكات الضمان الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، ترى برنال وغروال أن منظمات المجتمع المدني هي عبارة عن "كيانات نيوليبرالية، لكنها في الوقت نفسه مواقع للصراع للنسويات". لذا، علينا أن نأخذ في الحسبان ما حققته تلك المنظمات في تغيير العلاقة بين النسوية والدولة، وفي المشاركة في إعادة تشكيل العلاقة بين النساء والرجال[16].

خامسًا: النسوية الإسلامية

بدأ استخدام مصطلح النسوية الإسلامية في تسعينيات القرن العشرين لوصف الناشطات الإيرانيات بعد الثورة الإسلامية في إيران، في عام 1979، اللائي استخدمن الحجج الدينية للمطالبة بحقوقهن، وقد نجحن فعلًا في توظيف المنظومة الفقهية السائدة في انتزاع حقوق النساء، ثم انتشر استخدام المصطلح بين الباحثات المعنيات بدراسة أشكال النشاط النسوي في المجتمعات الإسلامية في مواجهة الأعراف والتقاليد الأبوية التي تعرقل حصول النساء على حقوقهن. وعلى نحو متدرّج، ومع بداية الألفية الجديدة، أصبحت النسوية الإسلامية من التيارات الفكرية المهمة في مجال الدراسات النسوية، على الرغم من خلافات كثيرة بشأن دقة المصطلح، وبشأن الفرضيات الأساسية التي يحملها أيضًا؛ إذ ترفض نسويات عربيات كثيرات منطلق استخدام الإطار الديني في الدعوة إلى حقوق النساء، وترفض نساء كثيرات ينتمين إلى تيارات الإسلام السياسي الربط بين النسوية والإسلام. وعلى الرغم من حرص الرعيل الأول من الناشطات العربيات في مجال حقوق النساء (مثل عائشة التيمورية، وملك حفني ناصف، ونظيرة زين الدين) على الاشتباك مع الموروث الديني، ومحاولاتهم تسليط الضوء على الانحياز ضد النساء في تفسيرات بعض الفقهاء، وعلى أهمية التصدي إلى مقولات وعادات معادية للنساء، فإنّ ظروف إنشاء الدولة الوطنية الحديثة، وغياب مشروع للإصلاح الديني، من بين العوامل التي أدّت إلى تجنّب التيارات الرئيسة للحركة الحقوقية النسائية في العالم العربي التفاعل والتحاور مع الأفكار الدينية، وتأجيل إنتاج معرفة نسوية تفكك الخطابات الدينية السائدة التي تستخدم سلاحًا ضد حصول النساء على حقوقهن.

14 هذه الفقرة مأخوذة من: هدى الصدة، "الحراك النسوي الجديد في تطبيقاته الوطنية والإقليمية"، ورقة مقدمة ضمن سلسلة من الأوراق البحثية المقدمة إلى مبادرة الإصلاح العربي، 2014، شوهد في 2026/2/10، في: https://acr.ps/1L9F2sH

15 Islah Jad, "NGOs: Between Buzzwords and Social Movements," *Development in Practice*, vol. 17, no. 4-5 (August 2007), pp. 622-629.

16 Victoria Bernal & Inderpal Grewal, *Theorizing NGOs: States, Feminisms, and Neoliberalism* (Durham: Duke University Press, 2014), p. 15.

حاليًّا، تحوّلت النسوية الإسلامية إلى مشروع فكري بحثي ذي أهمية، وهو مشروع يستند إلى مرجعية دينية إسلامية، ويسعى لتفكيك الخطابات الإسلامية المناهضة للنساء وتأسيس فكر ديني معاصر؛ من أجل التصدي للأفكار والمقولات النمطية التي تحطّ من قدر النساء، ومن أجل دعم حقوق النساء المسلمات أيضًا. وتشترك في هذا المشروع باحثات متخصصات في التاريخ والفقه والعلوم الاجتماعية والعلوم الدينية في مختلف أنحاء العالم، مثل أميمة أبو بكر من مصر، وأسماء المرابط من المغرب، وألفة يوسف وأمل قرامي من تونس. وكما تقول أبو بكر، فإنّ البحث النسوي الإسلامي له "نوع من أنواع المقاومة الفكرية ومشروع 'إحيائي' للإصلاح والبناء في العلوم الدينية والمجتمع"[17].

سادسًا: الحراك النسوي بعد عام 2011

في أعقاب الثورة المصرية في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، انطلقت الحركات والمبادرات الداعمة التغيير على نحو غير مسبوق في مجالات سياسية وثقافية واجتماعية شتى. وتشكلت أحزاب سياسية جديدة بتنوعات فكرية وأيديولوجية، إيمانًا بطريق الديمقراطية. وقد استلهمت مجموعات كثيرة تجربة التنظيمات أو الكيانات السياسية والاجتماعية التي أُسّست في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مثل "حركة كفاية"، أو "الحركة الوطنية من أجل التغيير"، و"مصريات من أجل التغيير" ومجموعات كثيرة أخرى. واتّسمت تلك الحركات بمرونة شديدة في التنظيم، واعتمدت على وسائط الاتصال الحديثة في التواصل والحشد، وابتعدت عن الأطر التنظيمية التراتبية السائدة في التنظيمات السياسية الحزبية. وتكوّنت مجموعات في ميدان التحرير خلال الثمانية عشر يومًا الأولى من الثورة المصرية بأهداف ثقافية وتنموية، مثل التعليم الفني للأطفال، أو محو أمية الكبار وزيادة الوعي، أو من أجل أهداف فنية أو سينمائية للتعبير عن أفكار الثورة والحرية. شعر الجميع بالمسؤولية نحو الحدث الجلل والفترة الجديدة المقبلة عليها البلاد، التي يسعى الجميع فيها لتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية. وبعض هذه المجموعات استمر مشوارها، وبعضها الآخر توقّف. لم تنحصر تلك المبادرات في ميدان التحرير، بل انتشرت في مختلف محافظات الجمهورية. وانخرطت النساء بقوة في تلك المبادرات والأحزاب، كما شكّلت مبادرات ذات توجّهات نسوية محددة. وتُعَدّ مشاركة النساء بأعداد كبيرة في الأشكال التنظيمية الجديدة أمرًا ملحوظًا في كل بلدان المنطقة؛ إذ فتح المجال السياسي لمشاركة المواطنين، وازداد الأمل المتمثل في إمكانية إحداث تغيير حقيقي وجذري في النظام السياسي.

تميز الحراك النسوي الجديد، على غرار كل الحركات الاجتماعية والسياسية الجديدة التي ظهرت، أو التي سطع نجمها في عام 2011، بحضور كبير في الشارع، وفي المظاهرات، للمطالبة بأهداف الثورة، وفي الاعتصامات، وفي كل الحركات الاحتجاجية. فسياسات الشارع أصبحت سمة مهمة من سِمات الحركات المنادية بالتغيير، وأضحت وسيلة فعالة للضغط على صانعي القرار السياسي، خاصة في المرحلة الأولى من الثورة. وتميّز، أيضًا، بانخراط النساء في الأحزاب السياسية الجديدة على نحو مكثف؛ إذ انضمّت ناشطات كثيرات في منظمات المجتمع المدني إلى أحزاب سياسية، من أجل ضمان إدماج النساء في الحياة السياسية. وتميّز الحراك بتوظيف الفنون في التعبير عن الرأي. وعلى سبيل المثال، استخدمت مجموعات نسوية فن الغرافيتي والأغاني والعروض المسرحية للتعبير عن قضايا النساء والثورة. وربما كان من أهم الخصائص المميزة للحراك النسوي الجديد كسرُ تابوهات اجتماعية وسياسية متعلقة بالنساء؛ فتحوّل موضوع العنف الجنسي ضد النساء إلى قضية رأي عامة، تجري مناقشتها في وسائل الإعلام بطريقة غير مسبوقة. وتميّز الحراك كذلك باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة في التعبئة ونشر الأفكار.

17 أميمة أبو بكر، "مقدمة"، في: **النسوية والدراسات الدينية**، أميمة أبو بكر (محررة)، ترجمة رند أبو بكر (القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، 2012)، ص 27.

ومن أهم المجموعات التي برزت في تلك الفترة مجموعات نسوية تصدّت لحالات العنف الجنسي ضد النساء. تصاعدت أحداث العنف الجنسي في أثناء فعاليات احتجاجية، بالتوازي مع علوّ صوت خطاب معادٍ لحقوق النساء؛ ما أثار تساؤلات بشأن ضرورة الانتباه إلى موقعية الجسد في السياسة[18]. وكشفت الأحداث عن العلاقة الوطيدة بين العنف المؤسسي والعنف المجتمعي ضد النساء، كما سلّطت الضوء على الارتباط بين العنف في المجال الخاص والمجال العام[19].

عمومًا، أصبحت قضايا النوع من القضايا المركزية في المسار الديمقراطي[20]، واستدعى العنف الموجّه ضد النساء التصدي للتوظيف السياسي لقضايا النساء في صراعات أيديولوجية وسياسية[21].

ومما لا شك فيه أن النشاط النسوي شهد زخمًا كبيرًا، خاصة في السنوات الأولى التالية لثورة عام 2011؛ من تكثيفٍ للعمل في مجال الحقوق القانونية، وتنسيقٍ بين المجموعات للمشاركة الفعالة في التطورات السياسية الحاصلة، ومشاركةٍ في عملية كتابة الدستور الجديد عن طريق تقديم مقترحات محددة. واستغل التحالف النسوي الناشئ فرصة الوهج الثوري لنشر الوعي بقضايا النساء، وما يعانينه من تمييز. وقد جرى تشكيل مجموعة النساء والدستور التي ضمّت نساءً من أعضاء منظمات نسوية، وبدأ العمل بجدية في صوغ مواد دستورية محددة وإبداء ملاحظات موضوعية متعلقة بشكل الدستور وفلسفته. أصدر التحالف ورقة عمل تشتمل على مجموعة من المواد والمبادئ الأساسية. وقد تفاعل التحالف مع اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور في عام 2012 وأرسل اقتراحات، وحضرت ممثلات عنه جلسات استماع، وكتبت أخريات مقالات رأي في الصحف، ونظمت نساء من أعضاء المنظمات حوارات وورش عمل، ونسّقن الجهود مع مبادرات أخرى لكتابة الدستور. ولكن هذا الجهد لم يسفر عن نتيجة إيجابية لأسباب كثيرة؛ أهمها الانحياز الواضح إلى اللجنة التأسيسية ذات الأغلبية الإسلامية التي اتخذت موقفًا محافظًا تجاه قضايا النساء، إلى جانب سيادة خطاب سياسي ديني روّج لأفكار معادية لحضور النساء في المجال العام. وبعد إقرار دستور عام 2012، أجرت المجموعة قراءة نقدية للدستور من منظور النوع. وفي عام 2013، وبالتعاون مع مجموعات ومنظمات نسوية أخرى، تفاعلت هذه المجموعات مع لجنة الخمسين التي شُكّلت لتعديل دستور عام 2012؛ من خلال الصلات الشخصية المباشرة مع أعضائها، أو إرسال مقترحات ونصوص، أو المشاركة في جلسات استماع. وثمّة إجماع بين المدافعات عن حقوق النساء على أنّ المواد المتعلقة بحقوق النساء في دستور عام 2014 تُعدّ خطوة جيدة على الطريق الصحيحة، مقارنة بدستور عام 2012، وإن لم تلبِّ كل الطموحات، ومع اعتبار وجود عدة ثغرات قانونية ومواد إشكالية، تضع قيودًا على المشاركة الفعالة للنساء.

المشهد في الوقت الراهن مركّب ومتغير على نحو سريع؛ ما بين مجالات حدث فيها انفتاح وكسر للتابوهات، ومجالات أخرى أصبح العمل فيها محفوفًا بالمخاطر، أو منغلقًا كليًّا. انتهت القدرة على التحرك في الشارع، كما سُنّت قوانين تحدّ من قدرة المواطنين/ات على التنظيم والتعبئة من أجل قضية ما. وعلى صعيد آخر، يوجد تطور ملحوظ في مواجهة العنف الجنسي والتصدي له على مستوى الإعلام والقوانين والتوعية.

18 Maya Mikdashi, "The Gendered Body Public: Egypt Sexual Violence and Revolution," *Jadaliyya* (Syria), 28/1/2013, accessed on 10/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F32J

19 هند زكي وداليا عبد الحميد، "استباحة النساء في المجال العام 1"، **جدلية**، 8 كانون الثاني/ يناير 2014، شوهد في 2026/2/10، في: https://acr.ps/1L9F2UB

20 Deniz Kandiyoti, "Disquiet and Despair: the Gender sub-Texts of the 'Arab Spring'," *Open Democracy*, 26/6/2012, accessed on 10/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2Cu

21 Hoda Elsadda, "Women's Rights Activism in Post-Jan25 Egypt: Combating the Shadow of the First Lady Syndrome in the Arab World," *Middle East Law and Governance*, vol. 3, no. 1-2 (March 2011), pp. 84-93.

حاولتُ في هذه الدراسة تقديم عرضٍ موجز لتاريخ النضال المتواصل للنسويات في مصر، وسعيهن الدؤوب للدفع بمطالبهن من أجل العدالة في سياق دول ما بعد الاستقلال التي لم تنجح في تأسيس أنظمة ديمقراطية؛ ومن ثم كانت علاقتها بالحركات الاجتماعية متأزمةً في أغلب الأحوال. ونجد أن النسويات، عمومًا، نجحن في انتهاز الفرص السياسية التي أُتيحت لهن؛ إما بسبب تغييرات اجتماعية وسياسية في الداخل، وإما نتيجةً لاتجاهات عالمية في التعامل مع قضايا النساء. وحاولتُ أيضًا، تسليط الضوء على الزخم الحركي والمعرفي الذي تحقق في سياق الحراك النسوي.

نعيش، حاليًّا، مرحلة جديدة؛ إذ شهدت السنوات الأخيرة عدة تطورات على المستوى الدولي والإقليمي والمحلّي، وقد ترتب عليها خفوت الخطاب الحقوقي في المنطقة العربية على نحو عام، وخطاب حقوق النساء على نحو خاص؛ بسبب التقلبات السياسية والصراعات المسلحة. ونشهد تراجعًا جذريًا في دور المؤسسات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، في الدفع تجاه أجندات كونية لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان وحقوق النساء. ونشهد، أيضًا، صعود اليمين المتطرف في أوروبا، وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقيات الدولية، وتراجع دور الأمم المتحدة على دوليًّا والتقليل من شأنها، وخروج إنكلترا من الاتحاد الأوروبي والتحالفات الإقليمية والتوجّه إلى تحالفات أحادية. ثم إننا نشاهد حرب إبادة واضحة على غزة، ونفقد ثقتنا - نحن النسويات - بدول ومؤسسات كثيرًا ما حملت لواء الحقوق والحريات. هذه مرحلة مراجعات وإعادة النظر في التحالفات والمواقف.

المراجع

العربية

النسوية والدراسات الدينية. أميمة أبو بكر (محررة). ترجمة رند أبو بكر. القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، 2012.

قضية المرأة. تحرير وتقديم محمد كامل الخطيب. سلسلة قضايا وحوارات النهضة العربية 25. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1999.

زكي، هند وداليا عبد الحميد. "استباحة النساء في المجال العام1". **جدلية**، 8 كانون الثاني/ يناير 2014. في: https://acr.ps/1L9F2UB

شميل، شبلي. "المرأة والرجل، وهل يتساويان؟". خطبة تليت في جمعية الاعتدال في القاهرة. **المقتطف**. مج 11، العدد 7 (نيسان/ أبريل 1887).

الصدة، هدى. "الحراك النسوي الجديد في تطبيقاته الوطنية والإقليمية". ورقة مقدمة ضمن سلسلة من الأوراق البحثية المقدمة إلى مبادرة الإصلاح العربي، 2014. في: https://acr.ps/1L9F2sH

فواز، زينب. **الدر المنثور في طبقات ربات الخدور**. لندن: مؤسسة هنداوي، 2015 [1891].

ناصف، ملك حفني. **النسائيات**. القاهرة: ملتقى المرأة والذاكرة، 1998 [1910].

الأجنبية

Ahmed, Leila. *Women and Gender in Islam: Historical Roots of a Modern Debate*. New Haven/ London: Yale University Press, 1992.

Bernal, Victoria & Inderpal Grewal. *Theorizing NGOs: States, Feminisms, and Neoliberalism*. Durham: Duke University Press, 2014.

"Egypt's National Council for Women Rejects Constitution Draft." *Ahram Online*, 22/10/2012. at: https://acr.ps/1L9F2wY

El-Ghobashy, Mona. "Constitutionalist Contention in Contemporary Egypt." *American Behavioral Scientist*. vol. 51, no. 11 (July 2008).

Elsadda, Hoda. "Women's Rights Activism in Post-Jan25 Egypt: Combating the Shadow of the First Lady Syndrome in the Arab World." *Middle East Law and Governance*. vol. 3, no. 1-2 (March 2011).

Friedman, Elisabeth J. "The Effects of 'Transnationalism Reversed' in Venezuela: Assessing the Impact of UN Global Conferences on the Women's Movement." *International Feminist Journal of Politics*. vol. 1, no. 3 (Autumn 1999).

Hatem, Mervat F. "Economic and Political Liberation in Egypt and the Demise of State Feminism." *International Journal of Middle East Studies*. vol. 24, no. 2 (May 1992).

Jad, Islah. "NGOs: Between Buzzwords and Social Movements." *Development in Practice*. vol. 17, no. 4-5 (August 2007).

Kandiyoti, Deniz. "Disquiet and despair: the gender sub-texts of the 'Arab spring'." *Open Democracy*. 26/6/2012. at: https://acr.ps/1L9F2Cu

Lanfranchi, Sania Sharawi. *Casting off the Veil: The Life of Huda Shaarawi Egypt's First Feminist*. London/ New York: I.B. Tauris & Co. Ltd., 2012.

Mikdashi, Maya. "The Gendered Body Public: Egypt Sexual Violence and Revolution." *Jadaliyya* (Syria). 28/1/2013. at: https://acr.ps/1L9F32J

Kandiyoti, Deniz (ed.). *Women, Islam and the State*. Philadelphia: Temple University, 1991.

Sayigh, Rosemary. "Roles and Functions of Arab Women: A Reappraisal." *Arab Studies Quarterly*. vol. 3, no. 3 (Summer 1981).

Walby, Sylvia. "Feminism in a Global Era." *Economy and Society*. vol. 31, no. 4 (November 2002).